التربيـــة اليوم

نشرة
قطاع التربية
في اليونسكو

من يدفع كلفة التعليم؟

يمكن للاستثمار في التعليم أن يكون مربحاً للغاية للأفراد والمجتمعات. لكن من يسدّد فاتورة التعليم؟ يسبر الملف الخاص المؤلف من أربع صفحات كيفية لجوء الدول الغنية والفقيرة بشكل متزايد إلى القطاع الخاص، وإلى الأهل والمنظمات غير الحكومية لمشاركتها هذا العبء.

الافتتاحية

هنالك علاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، إلاّ أنّها ليست علاقة سببية. فهل يؤدّي النمو الاقتصادي إلى استثمار أكبر في التعليم أو هل يحثّ تعليم أكثر وأفضل على النمو الاقتصادي؟ قد يكون الأمر صحيحاً من الناحيتين في آنٍ معاً ، على الرغم من أن أمثلة البلدان مثل ألمانيا، واليابان، وجمهورية كوريا، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين على التوالي، تشير إلى أنّ الشعب المتعلّم يشكّل نقطة انطلاق لتأمين أداء إقتصادي أعلى درجة.

تطرح العلاقة بين التعليم الجيد والنمو الاقتصادي عددا من الأسئلة. فكيف نفسّر الحالات حيث تسبق الدول جيرانها على المستوى التربوي لا على المستوى الاقتصادي؟ من الممكن تفسير ذلك جزئياً بأنّ النمو الاقتصادي أداة جافة لقياس نجاح مجتمع ما. في الواقع، قد تظهر تدابير أكثر دقّة وشمولية، مثل دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، أنّ نوعية الحياة بشكل عام أحسن شأناً في المجتمعات المحلية التي تتمتّع بمستوى تعليم أفضل. إلاّ أنّ جزءاً آخر من التفسير يشير إلى أنّ بعض الدول قد وضعت أطراً إقتصادية وسياسية أفضل من غيرها تسمح للأشخاص المتعلمين بأن يؤدوا عملاً منتجاً لمصلحتهم الخاصّة وللمصلحة المشتركة.

ويبقى السؤال الأكثر صعوبة وهو : إذا كان التعليم مفيداً للاقتصاد، فلماذا لم يحقق عدد كبير من البلدان التعليم للجميع حتى الآن؟ تدّعي أغلبية الحكومات أنّ هدفها يكمن في تأمين النمو الاقتصادي، إلاّ أنّ عدداً كبيراً منها قد فشل في استخدام أداة التعليم لدعم هذا النمو. فهل يعود السبب في ذلك إلى غياب الحرية والديمقراطية الذي يمنع الناس من التعليم؟ أم إلى كون المحافظة على عدم المساواة في التربية والاقتصاد يلائم النخبة الحاكمة؟ حيث أصبح الزعماء السياسيون ماهرين في محورة خطاباتهم حول أهمية التعليم، إلاّ أنّهم يميلون أقلّ إلى الاعتراف بهذه الأهمية عند تحديد الميزانية.

ومع ذلك لا يمكن تجنّب دور الدولة في تمويل التعليم الأساسي. لقد أطلق البنك الدولي فكرة التعليم مقابل كلفة محدّدة إلا أنّه يتمسّك اليوم وبشدّة بأن تعميم التعليم الابتدائي لن يتحقّق إلاّ إذا كان إلزامياً ومجانياً في آنٍ معاً. وسوف يفرض تحقيق هذا الأمر على بعض الدول أن تقتصد في نفقاتها على كافّة المستويات، مثل التعليم العالي، حيث تظهر الأبحاث أنّ التعليم المجاني لجميع الطلاب يميل في الواقع إلى تعزيز هيكليات السلطة النخبوية المتوافرة.

جون دانيال
المدير العام المساعد لشؤون التربية

المضمون

عالم التعلّم
الشباب الفقراء في الهند يكتسبون الثقة
ص 2

الملف الخاص
التربية تغويها الخصخصة
ص 4

التعليم للجميع
تأمين التوازن بين الجنسين
ص 8

ملخصات
مبادرات التربية من حول العالم
ص 10

العدد رقم 5

من على رف الكتب

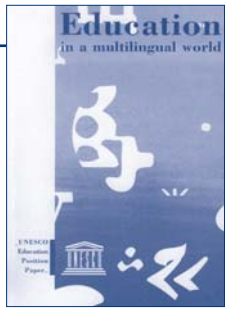

● **التعليم في عالم متعدد اللغات. ورقة اليونسكو المرجعية في مجال التربية.** يزداد الشك في الحق في التنوع، بخاصة التنوع الاثني و اللغوي فيما العولمة تزداد انتشاراً. تدافع اليونسكو بشدّة عن التنوع الثقافي وتقدم مفاهيم أساسية مرتبطة بالمسائل التربوية واللغوية في هذه الوثيقة التي تضم سلسلة من النصوص المرجعية. (UNESCO doc.ED-2003/WS/2.)

● **مبادئ توجيهية للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات،** بقلم قاسم بن صالح. إن التعليم في حالات الطوارئ والأزمات حيوي لحملة التعليم للجميع. من هنا أهمية هذا الدليل الذي يقدّم توجيهات وتوصيات لتوفير التعليم للجميع في حالات الطوارئ، بدءاً من النزاعات المسلّحة وصولاً إلى الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية. وتستهدف هذه الوثيقة التي وضعت بالتعاون مع شركاء عدّة، صانعي القرار الأساسيين، والوزارات، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء المجتمع المدني المعنيين بهذه المسألة. (UNESCO doc. ED-2002/WS/33.)

● **إعادة النظر في التعليم التقني والمهني في إفريقيا جنوب الصحراء،** بقلم «دايفيد أتشوارينا» و«اندريه دولوك». ينظر هذا الكتاب الذي نشره معهد اليونسكو للتخطيط التربوي في التوجهات الجديدة وفي التحديثات في التعليم التقني والمهني في إفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن تحديد بعض الميول الجديدة، بما في ذلك استخدام آليات التمويل والمصادقة، وتأمين استقلالية أكبر للمؤسسات وتعزيز موفري التعليم في القطاع الخاص والتدريب ضمن الشركات، وذلك على الرغم من التنوع الكبير في أنظمة توفير التعليم. كما تتم محاولة توثيق العلاقة بين أنظمة التدريب وتدخل الجهات المانحة. البريد الإلكتروني: information@iiep.unesco.org

● **التعلم المفتوح والتعلم عن بعد. توجهات والسياسات والاعتبارات الاستراتيجية،** قامت بتنسيقه «إيفغويني خفيلون». لقد أصبحت وسائل الإعلام المتعددة الوسائط، والإنترنت والتقانات الحديثة الأخرى عناصر أساسية في التعليم في كل من البلدان الصناعية والنامية. وقد انفتحت كبريات الجامعات على هذه التقانات منذ سنوات عدّة، لاسيما من خلال تقديم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. تلخّص هذه الوثيقة السياسات والاستراتيجيات المتنوعة المعمول بها حالياً وتصف مبادرات اليونسكو في هذا المجال.

● **هيكليات المجتمع المحلي للأطفال الصغار، دراسة رقم 2002/19** بقلم جون ألين. تبرز هذه الوثيقة كيف يمكن للأهل وأعضاء العائلة الآخرين أن يعملوا معاً لرعاية الأطفال الصغار. وتصف متطلبات توفير هيكليات رعاية الأطفال الصغار في المنزل أو ضمن خدمات المجتمع المحلي، وتلقي الضوء على الظروف الضرورية لوضع أنظمة فعالة لرعاية الأطفال. (UNESCO doc. ED-2002/WS/09.)

● **التقرير العالمي لمراقبة التعليم للجميع للعام 2002: هل العالم على الدرب الصحيح؟ ملخص تنفيذي.** تلقي هذه الوثيقة، عبر صفحاتها البالغ عددها أكثر من عشرين صفحة، على النتائج الأساسية لتقرير العام 2002. البريد الإلكتروني: c.guttman@unesco.org التقرير الكامل متوافر لدى منشورات اليونسكو، وهو مؤلف من 310 صفحات، وسعره 24 يورو.

توجهات محو الأمية في الباكستان. تشتمل الباكستان على إحدى أعلى نسب الأمية في العالم. فقد إزداد عدد الأميين بأكثر من الضعف فازداد من 20 مليون في العام 1951 إلى 48 مليون في العام 1998، على الرغم من زيادة عدد الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة. ويقوم مكتب اليونسكو في إسلام اباد بنشر هذه الوثيقة للفت الانتباه إلى الوضع السائد هناك. وتتضمن الوثيقة بيانات وأرقام خاصة بالوضع التربوي في البلاد. كما نشر مكتب اليونسكو في إسلام أباد دراسة حول سياسات تعزيز الحاق الفتيات بالمدرسة، بعنوان «مستقبل تعليم الفتيات في الباكستان». لمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب اليونسكو في إسلام أباد، البريد الإلكتروني: unesco@isb.compol.com.

● **مراقبة التحصيل التعلمي ومشكلات عدم ارتياد الأطفال المدرسة في طادجيكستان.** تؤمن هذه الوثيقة التي تم نشرها بدعم من وزارة التربية في جمهورية الطادجيكستان تقريراً حول وضع التعليم ما قبل المدرسة في هذا البلد وتقييم عمليات التطوير المتنوعة التي قامت بها الحكومة في خلال السنوات الماضية لجهة النظام التربوي.

● **قليل لكن كاف.** أمضى جوليان شابسال، الاختصاصي بعلم الانسان، عدة أسابيع مع أطفال الشوارع في جوغجاكارتا (إندونيسيا). ويأتي هذا الكتاب المصوَّر تصويراً جميلاً نتيجة لعمله هذا ويعتبر الأطفال أكثر من مجرد أشخاص للتصوير. فيشارك الأطفال مشاركةً تامة في المشروع، من خلال التحدث عن اهتماماتهم وإبراز حقيقة حياتهم اليومية. (UNESCO doc.ED-2003/WS/3.)

● **كوفي..... الشارع.....المخدرات وكوفي.... الشارع .... الإيدز** هي سلسلة هزلية يقوم بنشرها برنامج اليونسكو لتعليم الأطفال في ظروف صعبة. وتهدف هذه السلسة إلى زيادة الوعي بين القراء الشباب على مخاطر المخدرات والإيدز من خلال مغامرات كوفي، وهو الشخصية الأساسية في السلسة، وصديقته أميناتا. وتهدف المنشورتان إلى مساعدة المربين على تعزيز التدابير الوقائية.

إن المنشورات متوافرة مجاناً، إلاّ إذا تقرر غير ذلك، في قسم اليونسكو للتوثيق والمعلومات، قطاع التربية.

*لطلب التقرير من منشورات اليونسكو: upo.unesco.org

التربية اليوم نشرة فصلية حول الميول والتحديثات في التربية، وحول الجهود العالمية تجاه التعليم للجميع وحول الأنشطة التربوية الخاصّة باليونسكو، يتولّى نشرها قطاع التربية في اليونسكو، في اللغة العربية، والصينية، والانكليزية، والفرنسية، والإسبانية، والروسية. يذكر أنّ كافة التقارير الواردة في هذه النشرة غير خاضعة للقيود الخاصّة بحقوق النشر فيمكن بالتالي استخراج نسخ عنها شرط أن يتم ذكر «التربية اليوم».

فريق التحرير: آن موليز وتيريزا مورتاغ وأنييس باردون.

مساعدة: مارتين كايسر • مصمّم: شركة بايلوت Pilot Corporate • تخطيط: سيلفان بايينز • صورة (الغلاف): اليونسكو / دومينيك روجيه، ب. وايلز، أ. كومبانيجشيكو

التربية اليوم، المكتب التنفيذي، قطاع التربية، اليونسكو • 7, place de Fontenoy • 75352 Paris 07 SP • France

رقم الهاتف: 27 21 68 45 1 33 • رقم الفاكس: 27/26 56 68 45 1 33 • البريد الإلكتروني: t.murtagh@unesco.org

تمّت الترجمة إلى العربية في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (بيروت، لبنان)

ترجمة: سينتيا أ. قسيس، بإشراف الدكتورة نور الدجاني الشهابي • طبع في بيروت حزيران/ يونيو 2003

للمزيد من المعلومات، العودة إلى الموقع الآتي: www.unesco.org/education

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

دعم الشباب في أحياء الهند الفقيرة

مشروع يساعد الأطفال والشباب المحرومين على إعطاء معنى لتمدرسهم

يشتكي «برمبال سينغ» البالغ من العمر 15 ربيعاً قائلاً: «لدينا حاسوب في المدرسة لكنّه يبقى دائماً بحوزة المعلّم. ولدينا مكتبة لكنها تبقى دائماً مقفلة. ويقولون لنا إنّه لا يمكنهم إيجاد مفتاحها». ويعبّر «برمبال» عن شكواه بروح طيّبة ومرحة فيقول: «إذا وجدت المفتاح، فسيكون صدئاً. وإذا تمّ تنظيف الصدأ وفتحت الغرفة فستتفتّت الكتب بين أيدينا!»

ويرتاد «برمبال» مدرسة في حي «جيري ناغار» الفقير في نيو دلهي. لكنّه يتلقى أغلبية تعليمه «الفعلي» من معلمي مشروع (WHY) «نحن نساعد الشباب» (We Help Youth) الذي يقدّم الدعم التربوي للأطفال والشباب في المدرسة وخارجها في آنٍ معاً.

©Shamika

يحصل هؤلاء الأطفال والشباب الهنديون على أكثر من التعليم «الفعلي» إلى جانب الطريق

مشروع واعد

يتحدّث «برمبال» عن نظامية معلميه وعن التزامهم وهو جالس مع أصدقائه. فقد تكون البيئة التعلّمية أقلّ من متواضعة – أي أنّ الدروس تعطى إلى جانب الطريق في حي فقير، مع حصيرة يجلس عليها التلاميذ، وملاءة ثخينة مصنوعة من مادة البلاستيك تستخدم كسقف، ولوح أسود مؤقّت – إلاّ أنّ هذا المكان هو المكان الذي يتمسك فيه «برمبال» ورفاقه بالمنهج المدرسي بنجاح.

و«أنورادا باخشي» هي المرأة التي تقف وراء هذا المشروع الذي تقوم اليونسكو بترويجه كإحدى الممارسات الواعدة في تربية الأطفال والشباب في ظروف صعبة. وقد أسّست «باخشي» منظمة SRGCT في العام 1998، وهي منظمة غير حكومية تدير مشروع (WHY). أما الخطوات الأولى المترددة التي اتّخذتها في «جيري ناغار» في العاصمة الهندية، فكانت توزيع البسكويت المليء بالفيتامينات للأطفال. وقد أدّت رؤيتها المزعجة لشاب مقعد، يدعى «مانو» مستلقياً متّسخاً، ومهملاً، ومذلولاً، إلى احداث تغيير هام في حياتها. فتقول في هذا الصدد: «لقد أدركت أنّ ما من خيار آخر أمام هذا الشاب إلاّ أنّ يعاد إدماجه في بيئته هنا في الشارع حيث يعيش».

وقد شكّل هذا اللقاء العرضي الصغير نقطة إنطلاق منظمة (WHY). ونما المشروع ببطء لكن بثبات. وتشرح «باخشي» قائلةً: «كان لدينا دفعة أولى من المتعلمين في الصف الرابع ممن لم يتقنوا القراءة ولا الكتابة. وأهل عدد كبير منهم عاملون – بائعون متجوّلون، وكناسون، وبائعون غير ذي شأن– وأغلبية هؤلاء الأهل أميون أو شبه أميين. و لا عجب في أن يكون هؤلاء الأطفال يفتقرون إلى الثقة بأنفسهم خارج مجتمعهم المحلي».

الإرتقاء بالمشروع

توسّع نطاق المشروع اليوم ليشمل 516 طفلاً محروماً، من التربية ما قبل المدرسة وحتى المدرسة الثانوية من كافة الأعمار، ومن كافة المجتمعات المحلية: الهندوسية، والإسلامية، والسيخ، والمسيحية، والبوذيّة ومن الأحياء الفقيرة المجاورة. وقد تم رفع مستوى المشروع وتعديله على مر السنوات، استجابةً لطلبات المقيمين المحليين. ويشمل اليوم تعليم جميع المواضيع، حتى الحاسوب، ويلبي احتياجات مختلفة. ويدرّب الأطفال المعوقين على دخول الحمام ويلقنهم مهاماً بسيطةً مثل الاستحمام، وارتداء الثياب، والأكل.

وتقول معلمة هؤلاء الأطفال وإسمها «شاميكا»: «لدينا هنا أفراد يبلغون بين 10 و27 عاماً مصابون بالشلل التشنّجي، أو يعانون من التخلّف العقلي، وسوء التغذية العضلية، والصعوبة في السمع». ولا يتعلّم الأطفال، في هذه الغرفة الصغيرة المستأجرة في الحي الفقير تلاوة الصلوات، والقراءة، والقيام بالتمارين، واستخدام أقلام الرصاص للرسم والنسخ فحسب، بل يتعلمون أيضا تطريز الجوتة وأكياس الورق، وصفّ خرزات العقود، والأساور وصنع الشموع العائمة. كما يلتحق بعضهم بصفوف تعلّم استخدام الحاسوب. ويعبّر ميدانهم الصغير – المكسو برسوماتهم– عن كلّ ما تعجز عنه الكلمات. وينتمي كافة الموظفين تقريباً إلى المجتمع المحلي؛ فبعضهم من المتسربين من المدرسة، وبعضهم الآخر يحمل شهادات أساسية في مجالات مختلفة، وجميعهم كانون عاطلين عن العمل أو يعتبرون غير مؤهلين للتوظيف. فقد كان محمد حسين، على سبيل المثال، كناساً. أما الآن فيقول: «لدي اليوم 50 تلميذاً، أعلمهم بفضل مشروع (WHY) على 6 حواسيب».

أكثر من مجرّد منهج

اكتشفت (WHY) كذلك أن المجتمع المحلي يحتاج إلى أكثر من مجرّد منهج لمساعدة أطفال المدارس. لذلك فقد تمّ إنشاء دور حضانة نهارية، كما وضعت برامج للصحة الوقائية والغذائية، وتم توفير المرافق الرياضية، فأتيحت، نتيجةً لذلك، فرص العمل– ونشأت الولاءات.

وتعلّق «باخشي» قائلةً: «كان من الضروري تلقين الأهل مهارات التفاوض، لكن كان علينا بادئ ذي بدء أن نقنعهم بأن المسألة لم تكن مجرّد مسألة ربح أو خسارة وبأنّ هنالك حلاً وسطاً. وهذه هي الطريقة التي يساعد فيها المشروع على حلّ المشكلات الشخصية؛ ويشكّل هذا الأمر بحدّ ذاته نوعاً من التحوّل الاجتماعي».

كما يشكّل الشباب الذين كانوا عاطلين عن العمل ومثيري مشاكل محتملين مثالاً في هذا المجال. فتقول «باخشي» عنهم: «الآن يساعدوننا بعد المدرسة، من خلال القيام بكل ما يلزم، حتى مرافقة المعاقين إلى الحمام».

لمزيد من المعلومات، الاتّصال بالسيدة فلورانس ميجون، اليونسكو – باريس
البريد الإلكتروني: f.migeon@unesco.org

تكوين المواطنين في ناميبيا

تلامذة في خمس عشرة مدرسة ناميبية يدرسون حقوق الإنسان والديمقراطية

تقول «إنجوماكا توروميا» وهي تلميذة في إحدى المدارس الريفية في ناميبيا تبلغ من العمر 14 عاماً: «أتشوّق لأن أبلغ الثامنة عشرة من العمر حتى أمارس حقي في الانتخاب». وتتابع قائلةً بتؤدة ورويّة منتقية كلماتها باللغة الإنكليزية: «لدي أخ يكبرني سناً وعندما يغضب مني لا أجيبه ولا أغضب منه. كما أنّني أعتذر له عندما أقوم بأمر سيء. فأنا لا أريد الخلافات وأرى أنه لا بدّ من حلّها». وتعلّق زميلتها في الصف، «إليوت كاييتي» قائلةً إنّ الدستور يشكّل الوثيقة الأهم في ناميبيا.

ترتاد «إنجوماكا» و «إليوت» مدرسة إبتدائية في قرية «أوفيتوتو» Ovitoto في وادٍ خلاّب يقع على بعد 120 كلم شمالي شرقي «ويندهوك»، العاصمة الناميبية. وقد درستا في خلال السنتين الماضيتين عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وتشكّل مدرستهما إحدى المدارس الناميبية الخمس عشرة التي استفادت من المشروع الريادي حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا الجنوبية. وقد نفّذ المشروع الذي انتهى العام الفائت في الزمبابوي والموزنبيق أيضاً.

ويشرح «بن بويز» من مكتب اليونسكو في ناميبيا قائلاً: «أردنا أن نرى كيف يمكن إدماج مسألتي حقوق الإنسان والديمقراطية ضمن المنهج المدرسي». وقد تشاركت اليونسكو، والوزارة الناميبية للتعليم الأساسي، والرياضة، والثقافة، ووزارة التعليم العالي والتدريب وتوفير الوظائف من خلال المعهد الوطني للتنمية التربوية في تنفيذ المشروع.

© UNESCO

إنّ «إنجوماكا» و«إليوت» من ناميبيا أكثر وعياً لحقوقهما اليوم

مقاربة جديدة

يعود تاريخ المشروع إلى عدّة أعوام. لقد جمعت ورشة عمل إقليمية في «ويندهوك» في العام 1998 خبراء في المناهج وحقوق الإنسان من البلدان الثلاثة. فقاموا بوضع منهج أساسي للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية واتفقوا على أنّ مواضيع خاصّة مثل التاريخ، والتربية الأخلاقية والمدنية، والدروس الاجتماعية، واللغات يمكن أن تساعد على توفير دروس حقوق الإنسان. وقد تم وضع كتيّب مرجعي بعنوان «التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية» في إفريقيا الجنوبية يستهدف المعلمين العاملين مع التلامذة من الصف الخامس وحتى الصف السابع بشكل أساسي.

وقد جاءت المادة المرجعية في ناميبيا على شكل حقيبة تحتوي على دليل للمعلمين حول مواضيع مثل تاريخ البلاد، والنزاعات والسلام، والعنف، والبيئة، والدستور. كما شكّلت الاقتراحات الخاصة بالأنشطة الصفية، والاستمارات الموجّهة للتلامذة، والصور التوضيحية، والمقالات الصحفية ذات الصلة جزءاً من هذا الدليل. واحتوى الدليل كذلك على الملصقات، ولوحات اللعب، وعلى كتيبات لتعليم المقترعين، إضافة إلى نسخة من الدستور وإلى كتيبات حول حقوق الإنسان، وملخص لقانون العمل، وسياسات ناميبيا الخاصّة بالجندر والمعوقين.

ونفّذ الأطفال، بالإضافة إلى الأنشطة الصفية، مشاريع بحث مصغّرة: فأجروا مقابلات مع ذويهم أو راقبوا أوضاع حياتية ضمن مجتمعهم المحلي. وطرحوا، في إطار أحد المشاريع، أسئلة على أهلهم حول مفهومهم للسلام؛ بينما نظروا، في إطار مشاريع أخرى، في كيفية ترحيب الناس بعضهم ببعض وفي أهمية الألوان في الثقافات والمجموعات الإثنية المختلفة.

كما راقبوا كيفية إدارة اجتماعات القرية وناقشوا، على أساس هذه التجربة، مسألة الديمقراطية.

لا دروس مملّة

يقول «بن بويز»: «لقد تعلّم التلامذة عن حقوق الإنسان من خلال اللعب وليس من خلال الدروس المملة».

مثّلت المدارس المختارة المناطق المدنية والريفية والمجموعات الإثنية الناميبية البالغ عددها إحدى عشرة مجموعة. يقول «آرثر إيراسموس» نائب مدير مدرسة JTL Beukes الابتدائية في «ريهوبوث» الواقعة على بعد 90 كلم جنوبي «ويندهوك» إنّ التلامذة الأفراد، يثيرون اليوم، خلال الاجتماعات، مسائل حقوق الإنسان ويفسرونها. ويضيف قائلاً: «لقد أثارت أحداث 11 أيلول/سبتمبر جدلاً حول العنف، والحرب، والسلام. فقد اختار المعلمون مواضيع من الصحف وأتوا بها إلى المدرسة حتى يراها الأطفال». ويستمرّ المعلمون في استخدام الحقيبة والصحف بهدف التعمق في سبر بعض المحاور.

وقد قامت وكالة المساعدات الدانماركية DANIDA، بتمويل المشروع الريادي البالغة قيمته 1.8 مليون دولار أميركي وتبحث اليونسكو عن أموال لنشر البرنامج على مستوى الأمّة. في هذا الوقت، يقوم المعهد الوطني للتنمية التربوية بإعادة النظر في المناهج الخاصّة بأغلبية الصفوف، حتى تشمل التربية على حقوق الإنسان من بين أمور أخرى.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد بن بويز، اليونسكو – ناميبيا
البريد الإلكتروني: bboys@webmail.co.za

يمكن للاستثمار في التربية أن يكون مفيداً للغاية للأفراد والمجتمعات. لقد كان الناس يشككون في هذا الأمر في الماضي إلاّ أنّ لديهم اليوم برهاناً بأنّ الاستثمار في التربية والنمو الاقتصادي يسيران يداً بيد فعلاً. وينطبق هذا الأمر على مستوى التعليم الثانوي والجامعي كما ينطبق على المستوى الابتدائي، وفقاً للمسح بعنوان «تمويل التربية – الاستثمارات والمدخلات» الذي يوفّر معلومات عن ستة عشر بلداً نامياً. وقد قامت اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشر هذه الدراسة مؤخّراً.

ويعترف بأنّ البلدان النامية التي استثمرت بالموارد البشرية في خلال العقدين الماضيين قد أضافت نسبة نصف بالمائة على معدّلات نموها. وهذا التقدّم يشعر به كذلك الأفراد بما أنّهُ لأصحاب الشهادات فرصة أفضل للحصول على وظيفة، والمحافظة عليها، واكتساب مال أوفر. فكلما علت مرتبة الفرد على السلم التربوي كلما كان ذلك أفضل. ففي البراغوي، على سبيل المثال، يكسب رجل ذو مستوى عال من التعليم بمعدّل 300 بالمائة أكثر من رجل لا يتمتّع إلاّ بشهادة ثانوية.

وهكذا، فإنّ الاستثمار في التعليم يجعل البلد مزدهراً. إلاّ في حالات إستثنائية.

الاستثمار على المدى الطويل

تقول «كارين تريمبلي» من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي إحدى واضعي المسح: «تظهر الأرقام أنّ هنالك رابطاً بين التربية والنمو الاقتصادي، لكنّ هذا الرابط ليس بالضرورة رابطاً سببيا». فالنمو لا يأتي مباشرةً بعد أن يستثمر بلد في التربية. ويمكن أن تلغيه نسبة الولادات المرتفعة، والأزمات السياسية.

كما أنّ الفوائد بعيدة من أن تكون مباشرة. ففي العام 1960، أمضى راشدون في 16 بلداً تمّت دراستها، معدّل 3,4 سنوات في المدرسة. وقد ارتفع هذا المعدّل في العام 2000 إلى 7,6 مقارنةً مع معدّل 10,2 في الدول الغنية. وبهذا المعدّل، سوف يتعيّن على البلدان الأكثر تخلّفاً الانتظار 30 عاماً بعد للحاق بالبلدان الغنية.

ويشكّل المسح حجّة إضافية لمصلحة التعليم للجميع. والاستثمار في التعليم ليس مجرّد ما يتعيّن القيام به لمساعدة الناس على الازدهار وإعطاؤهم فرصة الحصول على معايير حياة أفضل، بل هو أيضاً حاجة اقتصادية.

ويقول «سيرج بيانو» ، اختصاصي برامج في المعهد الدولي للتخطيط التربوي في اليونسكو: «إنّ الأمر بسيط للغاية. فالتربية تشكّل جوهر نمو كل مجتمع. وما من نموذج تنموي آخر للأشخاص الذين لا يمكنهم القراءة أو الكتابة».

قوة العقل

يقول «سيرج بيانو»: «ترتكز قوّة البلدان الغنية على التربية. فقوّة العقل لا تزال ورقة هذه البلدان الرابحة في العالم التنافسي». وهذا الأمر صحيح بشكل خاص في سياق العولمة واقتصاد المعرفة حيث يتقلّص عدد الوظائف التي لا تتطلّب كفاءات. ويتوقّع أن يتضاعف الانتاج الصناعي في عدد كبير من البلدان النامية، بينما سيهبط معدّل الوظائف في القطاع غير المتطلّب كفاءات بين 10 و15 بالمائة من القوة العاملة. من هنا أهمية إلحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالمدرسة.

لكن من أجل تحقيق هذا الأمر، لا بدّ القيام باستثمار هائل. فقد قامت الحكومات حتى الآن بتأمين الجزء الأكبر من المال، مهما كان وضع النظام التربوي، أو الوضع السياسي، أو الاقتصادي أو العقائدي فيها. إلاّ أنّ الأفراد، في عدد كبير من البلدان، يتحملون قسماً يزداد يوماً بعد يوم من كلفة التعليم وغالباً ما يقدّمون المساعدة للحكومات.

أما على المستوى العالمي، فتدفع الدولة حوالى 63 بالمائة من كلفة التعليم، وتوفّر العائلات، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية 35 بالمائة من هذه الكلفة بينما تغطي المساعدات الدولية 2 بالمائة منها. وتنفق حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة 12,7 بالمائة من ميزانياتها على التعليم، جاعلةً إياه أحد أهم المواضيع، بمعدل إنفاق 4,229 دولار أ أميركياً سنوياً على كلّ تلميذ في المدرسة الابتدائية.

وتزداد الكلفة عندما يكبر الأطفال. إذ يكلّف التلميذ في المدرسة الثانوية 5,174 دولاراً أميركياً بينما يكلف طالب التعليم العالي 11,422 دولاراً أميركياً سنوياً أي بمعدل 230 بالمائة أكثر من طفل في التعليم الابتدائي. و تعزى في بعض البلدان الفجوة بين أجور معلمي التعليم الابتدائي والمحاضرين في الجامعات لهذا السبب لكنّ الأهم هو الاختلاف في نسبة المعلمين إلى التلامذة في التعليم الثانوي والتعليم العالي.

ازداد تمويل القطاع الخاص للتعليم على الرغم من أنّه لا يزال يمثّل 12 بالمائة فقط من انفاق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التعليم. ونمو القطاع الخاص أسرع في أستراليا، والدانمارك، وكندا، وهولندا، وقد بلغ الانفاق على التعليم في خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية بين 16 و37 بالمائة. ويبرز هذا الميل أكثر وضوحاً في التعليم العالي (راجع التقرير حول خصخصة هذا القطاع في العدد رقم 3 من مجلّة التربية اليوم).

ويشكّل عدد التلامذة المتزايد بشكل مستمر السبب الأساسي لزيادة التمويل الخاص. فمن الضروري توفير مزيد من المال بهدف تحقيق أعلى نسبة من الالتحاق.

- **التمويل التربوي على المستوى العالمي**
  الحكومة: ..... 63٪
  القطاع الخاص: ..... 35٪
  المساعدات الدولية: ..... 2٪
- **قيمة المساعدة الخارجية الضرورية لتحقيق تعميم التعليم للجميع**
  5,6 مليار دولار/سنوياً بين اليوم والعام 2015
- **حصة التعليم في ميزانيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** : ..... 12,7٪
- **الانفاق الحكومي السنوي لكل تلميذ في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
  الابتدائي: $4,229
  الثانوي: $5,174
  العالي: $11,422
- **التلامذة بعمر المدرسة الابتدائية في المدارس الخاصة**
  الدول النامية: ..... 1 من 6*
  دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ..... 1 في 10
- **السنوات في المدرسة**
  الدول النامية: 7,6
  دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 10,2
- **المساعدات الدولية للتعليم**
  1999: ..... 5,98 مليار دولار
  2000: ..... 4,72 مليار دولار
- **الجهات التي تحصل على مساعدات دولية في التعليم (2000)**
  إفريقيا: ..... 47٪
  آسيا: ..... 23٪
  أميركا اللاتينية: ..... 7٪
  الشرق الأوسط: ..... 6٪

تم مسح 16 دولة معنية ببرنامج المؤشرات التربوية العالمية في تقرير اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الأرجنتين، والبرازيل، والشيلي، والصين، ومصر، والهند، وأندونيسيا، وجامايكا، وماليزيا، والبراغواي، والبيرو، والفيليبين، وتايلاندا، وتونس، والأوروغوي، والزيمبابوي– وجميع هذه البلدان معنية ببرنامج المؤشرات التربوية العالمية، الذي يقارن تطوّر أنظمتها التربوية).

من يدفع كلفة التعليم؟

إذا كنت تريد أن تجعل بلداً يزدهر، استثمر في التربية! تؤكّد دراسة أجرتها مؤخراً اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الاستثمار في التربية والنمو الاقتصادي يسيران يداً بيد. إلاّ أنّه وعلى الرغم من أنّ الفوائد هائلة، يتعيّن على الاستثمارات أن تكون مهمة. وقد سدّدت الحكومات حتى الآن الجزء الأكبر من هذه التكاليف لكن البلدان الغنية والفقيرة تتوجّه بشكل متزايد إلى القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والأهل ليشاطرونها هذا العبء.

©Erik Staal

ويوفّر التعليم الخاص بأشكال مختلفة – بما في ذلك المؤسسات الخاصّة بكلّ ما في الكلمة من معنى، والتعليم الخاص الذي يزداد أهمية بخاصة في آسيا، والمدارس التي عقدت معها الحكومة اتفاقية والمدارس التي تديرها المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المحلية. وقد انتشر نموذج مدارس المجتمع المحلي بشكل خاص في إفريقيا للتعويض عن فشل الدولة في هذا المجال. ويتواجد هذا النوع من المدارس عادةً في المناطق النائية من البلاد ويهدف إلى تزويد أكبر عدد ممكن من الأطفال بالتعليم الأساسي.

وقد زاد عدد مدارس المجتمع المحلي، على سبيل المثال في مالي حيث يبلغ معدّل الأمية 70 بالمائة، من 175 في العام 1995 إلى أكثر من 1,500 اليوم – أي أكثر من ثلث المدارس الابتدائية جميعها. ويزداد الالتحاق بالمدارس الخاصة بشكل كبير على المستويين الثانوي والجامعي. وتعلّم المدارس الخاصة المستقلة 63 بالمائة من الشباب بهذين المستويين في البرازيل و73 بالمائة في الفليبين.

بالتالي فإنّ حصول التلامذة الأكثر فقراً على التعليم لا يزال غير منتظم. ويقول «ألبرت موتيفانز»، من معهد اليونسكو للإحصاء، والذي كان معنياً بمسح اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «يتعيّن أن تبقى المساواة في الفرص هي الهدف. وإذا أردنا تقليص الفقر، فسيكون علينا المشاركة في الكلفة بشكل عادل».

وفي حال لم يتمّ تحقيق هذا الأمر، ستقفل أبواب المدارس في وجه أطفال العالم الذين يحصلون على التعليم والذين يبلغ عددهم 115 مليون لعدّة سنوات قادمة. ●

هل المدارس الخاصة أكثر فعالية من المدارس الرسمية؟

توفّر دراسة قام بها «كليف. ر. بيفيلد» و«هنري. م. ليفين» من جامعة كولومبيا وسيقوم بنشرها قريباً المعهد الدولي للتخطيط التربوي، إجابةً تظهر فروقاً دقيقة بين دولة وأخرى على هذه المسألة المثيرة للجدل. وقد نظر المؤلفان عن كثب في الوضع في البلدان الستة (بريطانيا العظمى، والجمهورية التشيكية، والشيلي، وكولومبيا، وهولندا، والولايات المتحدة) التي قامت بإدخال الخصخصة في أنظمتها التربوية بدرجات متنوعة، من خلال المدارس الخاصة كلياً أو المدارس التي يموّلها القطاع العام والتي يديرها موفرو الخدمات الخاصة، أو عبر تخصيص إيصالات مدرسية توزّع على أهالي الأولاد بعمر المدرسة للسماح لهم باختيار المدرسة التي يريدونها.

وقد وجد المسح أن الإدارة الخاصة، بشكل عام، لا تؤدي إلى علامات أفضل. فلا يحقّق تلامذة المدرسة الخاصة نتائج أفضل من تلامذة المدرسة الرسمية في الشيلي حيث أدرج برنامج الإيصالات المدرسية في خلال الثمانينيات. و يقول المؤلفان: «لا شيء يشير إلى أنّ المدارس الخاصّة أكثر فعالية من المدارس الرسمية». وتبدو التجربة أكثر شمولية في كولومبيا حيث خصّصت الإيصالات المدرسية للعائلات التي تعيش في المناطق المحرومة. وقد سمحت الإيصالات لعدد أكبر من التلامذة بالدخول إلى المدارس الخاصّة. ويرسب التلامذة الذين يستفيدون من هذه الإيصالات بنسب أقلّ ويرتادون المدرسة لعدد أكبر من السنوات.

إلاّ أنّه، في بعض الحالات، لا تبدو الخصخصة كعامل من عوامل عدم المساواة في التعليم. ويشكّل برنامج Milwaukee parental choice الذي أطلق في الولايات المتحدة الأميركية في التسعينات مثالاً على ذلك. ويبدو، بعد عشر سنوات على إطلاق البرنامج، أنّ العائلات الأغنى والأكثر ثقافةً كانت الأكثر إفادة لجهة الحرية في اختيار المدارس التي تريد.

لمزيد من المعلومات، الاتّصال بالسيدة «فرانسواز كايو»، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، البريد الإلكتروني:
f.caillods@iiep.unesco.org

© Erik Staal

التربية ليست مسألة مال فحسب. إنها أيضاً مسألة اندفاع

من يدفع كلفة التعليم؟

إلاّ أنّ زيادة العدد ليست المسألة الأساسية بل من المهم توافر خيارات سياسة، وفق ما يقول «نيكو هيرت»، أستاذ وكاتب، ومؤلّف «المدرسة الضحية» (L'école Sacrifiée) ويضيف قائلاً: «لقد بدأت الدولة، منذ مدّة طويلة بالانسحاب من التعليم».

فتميل البلدان بالتالي إلى الرجوع إلى القطاع الخاص ليشاطرها هذا العبء. كما يريد الناس من المدرسة أن تخفض كلفتها أو على الأقلّ أن تكون أكثر إنتاجاً. ويكمن النقاش هذه الأيام في ما إذا كان التعليم فعالاً بالنسبة إلى كلفته، وذلك وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان «التعليم بلمحة بصر». في الواقع، يزداد عدد المدارس التي تمولها الحكومات وتديرها الشركات الخاصّة.

فتدير اليوم شركة «إديسون سكول» Edison School الشهيرة ما يفوق على 100 مدرسة في الولايات المتحدة. وأغلبية هذه المدارس هي «مدارس مرخّصة»، مما يعني أنها تحصل على المال من الحكومة وفقاً لعدد التلامذة التي تحويهم ولقدرة الأهل على تسديد التكاليف. وقد انتشرت هذه الصيغة التي أطلقت في الولايات المتحدة اليوم في أستراليا، والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وفي بلدان أخرى.

يشكّل نظام الإيصالات المدرسية المثير للجدل جزءاً من محرّك النتائج. وقد بدأ في فلوريدا في العام 1998 ويشمل منحاً للأهالي الذين يريدون إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة أو الدينية. ويقول «إيغور كيتاييف»، اختصاصي برامج في المعهد الدولي للتخطيط التربوي، إن هذه المبادرات «ترتكز على الفكرة القائلة بأنّه يمكن إدارة المدارس مثل الشركات وتشجيعها على التميّز من خلال جعلها تتنافس مع بعضها بعض».

خلق مجموعات اجتماعية

هذا هو الأمر الذي يخشاه المدافعون عن التعليم الذي تموله الحكومة أي خلق أنظمة تربوية ذات طبقتين من خلال دعم المدارس في المناطق السكنية الأكثر غنى أو من خلال وضع معايير تربوية مرتفعة للغاية. ويقول «هيرتز» إن هذا الأمر يؤدي إلى بروز مجموعات «اجتماعية».

من جهته يقول العالم الاجتماعي «كريستيان لافال»، مؤلّف المدرسة ليست منشأة (L'école n'est pas une entreprise): «لماذا يتعيّن أن تشكّل طريقة إدارة منشأة ما النموذج الدائم؟ فللحصول على نتائج جيدة، عليك أن تجعل التلامذة يرغبون في التعلّم. وهذا أمر لا يمكن احتسابه أو عدّه».

كما أنّ خصخصة التعليم تنتشر في البلدان الفقيرة التي لم يقم عدد كبير منها دائماً بالجهد الضروري لإلحاق أكبر عدد من الأطفال. ويشير *التقرير العالمي حول مراقبة التعليم للجميع للعام 2002* إلى أنّ 70 بلداً قد لا يتمكنون من تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015.

الأسر تدفع أكثر

تنفق البلدان الفقيرة نسبياً أقلّ من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فقد أنفقت الأردن في العام 2000 خمسة بالمائة من ميزانيتها على التعليم، وهي حصّة لا تتعدّى ما أنفقته غينيا – بيسو (4,8 بالمائة)، بالمقارنة مع 11,3 بالمائة في إسبانيا و15,6 بالمائة في النروج. في الوقت عينه تقلّصت المساعدات الدولية (راجع المربّع) فأصبحت الحكومات تلجأ بالتالي إلى الأهالي أنفسهم لمساعدتها على تحمّل كلفة التعليم – من خلال دفع كلفة أمور مثل التجهيزات، والبذلات النظامية، والرسوم المدرسية بشكل متزايد.

يرتاد سدس مجموع الأطفال في البلدان التي قامت اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمسحها والبالغ عددها 16، المدارس الخاصة (الممولة في معظمها من الحكومة)، بينما يرتاد واحد على عشرة من أطفال بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدارس الخاصة. ويأتي أكثر من 40 بالمئة من تمويل التعليم في الباراغوي، والشيلي، والصين من القطاع الخاص.

انخفاض في المساعدات للتعليم

شك متزايد بين الجهات المانحة في فعالية المساعدات

لم يسبق للتعليم أن شكّل مسألة أكثر سخونة مما هو عليه اليوم. فقد أدرج العام الماضي على جدول أعمال القمة العالمية حول التنمية المستدامة، وعلى جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الدولي حول التمويل من أجل التنمية في مونتيري، وقمة الدول الصناعية الثمانية الذي دعا إلى تعميم التعليم الابتدائي. ولا يزال أمامنا الكثير الكثير...

فقد تدنت، في خلال العقد الفائت، المساعدات الدولية بشكل مطرد. ويشير التقرير العالمي لمراقبة التعليم للجميع للعام 2002 إلى أنّ المساعدات الثنائية الأطراف للتعليم قد تدنّت بحوالى 16 بالمائة بين العام 1990 و2000. حتّى أنّ المبلغ السنوي الاجمالي المنفق على التعليم انخفض في العام 2000 من 5,98 إلى 4,72 مليار دولار. ويقدّر التقرير أنّه من الضروري توفير 5,6 مليار دولار من المساعدات الخارجية سنوياً – بالإضافة إلى الاستثمار الوطني – في حال أردنا تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي للفتيان والفتيات في آنٍ معاً بحلول العام 2015.

يقول «ستيف باكر»، نائب مدير الفريق الذي أنتج التقرير: «تشكّ وكالات التمويل أكثر فأكثر بفعالية المساعدة – وبخاصّة الدعم عبر المشاريع. فقد أنفقت مبالغ ضخمة نسبياً في خلال السنوات الأربعين الماضية من دون أن ترى نتائج مهمة في أغلبية الأوقات».

وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في البلدان الأقلّ نمواً التي يقول بعض الخبراء إنها لا تملك البنية التحتية والقدرة المؤسسية لاستخدام مبالغ ضخمة من المساعدات الدولية على المدى القصير. فهل يتعيّن أن نستمر في إرسال الكتب المدرسية إلى بلدان لا يمكنها ان توزّعها على المدارس؟ وهل من المفيد أن نقدّم المساعدة لبلدان يذهب فيها 10 بالمائة من الأجور إلى معلمين أشباح وإلى مدارس غير موجودة؟

بالتالي فإنّه حتى لو كان المجتمع الدولي يحثّ البلدان النامية على تحقيق تعميم التعليم للجميع بحلول العام 2015، إلاّ أنّ المساعدة الموفّرة لهذه البلدان في تدنٍ مستمر. ويقول «باكر» في هذا الصدد: «إنّ في هذا الأمر تناقضاً. لكن في الوقت عينه، تتبدّل الممارسات الخاصة بالمساعدات الدولية. إذ تأتي المساعدات للتربية بطرق مختلفة وبشكل متزايد تحت المظلّة العريضة للحدّ من الفقر. وتموّل وكالات المساعدة استراتيجيات إنمائية أكثر من القطاعات الفردية. لذلك ينفق على التعليم مال أوفر مما تظهره الأرقام فعلياً».

وقد أطلق البنك الدولي «مبادرة المسار السريع» بهدف تسريع التقدّم نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. ولقد صممت هذه المبادرة لتوفير تمويل خارجي إضافي للدول الملتزمة بالإصلاح، والتي تبرهن عن التزامها بالحد من الفقر والإصلاح التربوي. ويتوقّع أن تكون البلدان التالية أول المستفيدين من هذه المبادرة – بوركينافاسو، وغويانا، وغينيا، وموريتانيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهوندوراس – في حال اتفق الفريقان على تطبيق الخطة. ●

3 أسئلة لـ«كارلوس زاركو ميرا»

شارك «كارلوس زاركو ميرا» في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث في بورتو أليغري في كانون الثاني/ يناير 2003 بصفته أمين عام مجلس تعليم الكبار في أميركا اللاتينية والمنسق اللاتيني الأميركي لاجتماع اليونسكو التشاوري للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع. وهو شخصيّة هامة من حركة المجتمع المدني.

1 يقول المنتدى الاجتماعي العالمي إنّه من الممكن إنشاء عالم جديد. فما معنى ذلك بالنسبة إلى التعليم؟

أولاً، إنّ المنتدى عملية تعلم. فهو درس مكثّف لآلاف الأشخاص الذين يتبادلون آراءهم ويفكرون في كيفية إنشاء عالم آخر أو عالم أكثر عدلاً. فقد عقدت أكثر من 1,200 ورشة عمل يومياً. ثانياً، تزداد أهمية التعليم للمنتدى لأنّه لا يمكن إنشاء عالم أفضل إلاّ إذا شارك الناس في أنشطة تربوية ذات قيمة. لهذا السبب أيضاً تم تنظيم المنتدى العالمي للتربية قبل المنتدى الاجتماعي.

2 ما هي المسائل الساخنة التي تمّت مناقشتها في ما يتعلق بالتعليم؟

تركّزت نقاشاتنا على التعليم كحق من حقوق الانسان، وعلى كيفية تحديد المعلمين والمربين والمنظمات غير الحكومية لنوعية التعليم، وعلى أهمية إيجاد طرق تعلّم جديدة. يؤمّن «التعليم الشعبي» في أميركا اللاتينية منهجية جيدة لأنّها تحاول أن تضع الأشخاص في الخط الأمامي، مع الإصرار على أننا جميعاً مفكرون من حيث أننا مطلعون على جوانب مختلفة من الحياة.

3 كيف يتم توزيع المسؤوليات بين الحكومات والمجتمع المدني؟

إن التعليم حق، والمسؤولية الأساسية تقع على الدولة. والتعليم سلعة عامة على الدول أن تسدد تكاليفها. وإنّها لكذبة أن نقول إنّ السوق سوف يحل مشكلة الأمية والأطفال خارج المدرسة. إلاّ أنّ الحكومات ليست المسؤولة الوحيدة. فنوعية التعليم هي المسؤولية الأساسية للمجتمع المدني – أي للمعلمين، والتلامذة، والمنظمات غير الحكومية، والأهل، الخ...برأيي، على الحكومات ان تؤمّن المدارس، والتجهيزات، وتدرّب المعلمين، وتترك بعدئذٍ للمجتمع المدني أن يقرّر نوع التعليم الضروري توفيره. ويتعيّن على الحكومات أن تتعلّم كيفية توزيع المسؤوليات وعلى المجتمع المدني أن يضطلع بمسؤولية واحدة أو بأكثر وأن يتحلى بالشجاعة على العمل.

جولة من حول العالم

← التقى حوالى 200 شخص من صانعي قرار، وممثلي منظمات إقليمية وشبه إقليمية وغير حكومية، وجهات مانحة، وبرلمانيين وخبراء في أوغادوغو، بوركينافاسو في شهر آذار/ مارس للنظر في مسائل هامة تشمل التعليم ضمن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD. يعيش ثلاثة أرباع سكان أفريقيا بأقل من دولارين في اليوم الواحد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن 34 من البلدان الأقل نمواً البالغ عددها 49، هي بلدان إفريقية.

← على الرغم من أنّ أغلبية البلدان قد قامت بصياغة مشاريع خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع، إلاّ أنه يتعيّن تحسين عدد كبير من هذه الخطط، وذلك حسب ما أسفر عنه المسح الأخير الذي أجرته اليونسكو. ويظهر هذا المسح، المستند إلى 66 إجابة أنّ البلدان بحاجة إلى دعم فني سريع في ميادين مثل التحليل، والحوار السياسي وصياغة السياسات، وتحليل إطار الاقتصاد العالمي ومعالجة البيانات.

← ناقشت البلدان المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية والبنك الدولي، في خلال الأشهر الأخيرة الماضية، التبعات المالية والعملية لمبادرة «المسار السريع». وقد اتفقت على إطار لهذه المبادرة سيتم النظر فيه خلال اجتماع البنك الدولي لفصل الربيع في نيسان/أبريل.

← شارك المخططون التربويون الإفريقيون في ندوة في داكار، خلال شهر آذار/ مارس، حول كيفية تأمين التوافق بين خطط التنمية وإطارات التنمية المختلفة المطلوبة من المجتمع الدولي. وقد نظم الندوة مكتب اليونسكو في داكار وجمعية التعاون الفرنسية.

← في إطار جهود اليونسكو لتزويد المخططين التربويين الإفريقيين بأرضية متينة لجهة المبادئ الاقتصادية، عقدت ندوة في داكار، في شهر كانون الثاني/ يناير، جمعت خبراء، ومخططين تربويين، وعلماء إقتصاد من القطاعين العام والخاص في غرب ووسط إفريقيا. وقد قام معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في إفريقيا بتنظيم هذه الندوة.

دافوس تعالج أهداف الأمم المتحدة

يرى أغلبية الناس أنّ المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي في دافوس يأتي متناغماً مع مصالح مشتركة ضخمة ومع عولمة لا يعيقها عائق، إلاّ أنّ النظر في هذه المسألة عن كثب يشير إلى غير ذلك. فاستناداً إلى أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة، أطلق المنتدى مبادرته الخاصة بالحكامة العالمية والتي تهدف إلى تزويد مسؤولي العالم الرفيعي المستوى بتقرير حول التقدّم المنجز حتى يلتقوا مرة أخرى في كانون الثاني/ يناير 2004.

ويشرح البروفسور «كريستوفر كولكلوف» الذي يرأس مجموعة الخبراء حول التعليم: «سوف يقيّم تقرير قصير جودة ما قام به العالم في خلال السنوات الإثنتي عشرة الماضية لجهة المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع». وتضم هذه المجموعة ستة من الشخصيات الدولية المرموقة المسؤولة عن تقييم الجهود الآيلة إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول العام 2015 وإلى إزالة الفروقات بين الجنسين في التعليم.

لمزيد من المعلومات، مراجعة الموقع الآتي: www.weforum.org

Much more on

تعليم الفتيات: تأمين التوازن

يبدو أن حوالى خمسين بلداً قد لا يتمكّنوا من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول العام 2005

©Erik Staal

تقوم الفتيات اللواتي يبلغن الثانية عشرة من العمر في قرى الصعيد المصري الصغيرة بإقناع أوليائهن بتأجيل زواجهن حتى يتخرجن من المدرسة. وقد تضاعف التحاق الفتيات في التعليم الثانوي في مناطق بنغلادش الريفية في أقلّ من عقد.

حتى أنّ الفتيات يكسبن، في بعض مناطق العالم الأكثر حرماناً، الحقّ في ارتياد المدرسة، مسجلات بذلك نقطة في المسيرة الآيلة إلى إزالة الفروقات بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2005.

تقول عائشة باهديالو، نائب المدير العام المساعد للتعليم ومديرة قسم التعليم الأساسي في اليونسكو: «يشكل هدف تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول العام 2005 الهدف الأكثر تحدياً من أهداف التعليم للجميع الستة. فهو يتطلّب إرادة سياسية وتغييرات جذرية في بنية المجتمعات».

وأكثر من 56 بالمائة من الأطفال خارج المدرسة في العالم البالغ عددهم 115 مليون هم من الفتيات. كما أن خطر التسرّب أكبر بكثير لدى الفتيات. ويمكن أن تتوقّع فتاة بعمر السادسة في جنوب آسيا أن تمضي ست سنوات في المدرسة – أي ثلاث سنوات أقلّ من فتى في العمر نفسه. ويبقى هدف العام 2005، لحوالى 50 بلداً هدفاً بعيد المنال.

وحجج تعليم الفتيات معروفة جيداً فهي تتمثّل بتدني نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات، وتؤدي إلى عائلات أصغر حجماً وأكثر صحة، وإلى إنتاجية زراعية أوفر وإلى زيادة مدخول كلّ فرد. والتعليم هو، بشكل أساسي، حق من حقوق الفتيات والفتيان. فتقول «باهديالو»: «إنها مسألة اكتساب القوة على التفكير، والقيام بالخيارات واكتساب أدوات تحسين حياة الشخص».

إلاّ أنّ الحجج الجيّدة ليست كافية دائماً. فإنّ إلحاق الفتيات بالمدرسة يعني أوّلاً العمل على ما يبقيهن خارج الصف. والفقر يأتي في أعلى اللائحة. فالأهل يحتاجون إلى بناتهم لجلب المياه ولمساعدتهم في الحقل والاهتمام بإخوتهن.

المسائل الخاصة بالجندر

لا تزال التغييرات جارية حتى الآن. وتضافر ثلاث عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة، جهودها في إطار مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات لمساعدة الحكومات على توسيع تعليم الفتيات ذي النوعية الجيدة، لتسريع العملية.

في ما يلي بعض الأمثلة في هذا المجال. فقد اقتطعت «مالاوي» تكاليف التمدرس على الأهل من خلال إزالة الرسوم المدرسية والبزات الإلزامية. كما رفعت غينيا سن الزواج وجعلت من تحرّش المعلمين الذكور بالتلامذة الإناث جريمة. واتضح كذلك أن تأمين مياه الشرب النظيفة، والوجبات المجانية، والمدارس الصغيرة القريبة من المنزل أمر مفيد وفعال. حتى أنّ بناء مراحيض منفصلة للفتيات قد كان كافياً لإبقائهن في المدرسة.

بالإضافة إلى ذلك، تعيق مواقف المعلمين والكتب والمناهج المدرسية تعليم الفتيات. وقد وضعت اليونسكو كتيب تدريب مرتبط بمسائل الجندر لتحسيس مديري المدارس، وواضعي المناهج والمواد، واختصاصيي وسائل الإعلام المعنيين بمسائل الجندر.

تقول «باهدالیو»: «لا يمكننا تأمين التوازن في مجتمع الغد إلاّ من خلال تعليم الفتيات اليوم». فتشكّل النساء اليوم ثلثي أميي العالم البالغ عددهم 862 مليوناً.

يشكّل تعليم الفتيات محور أسبوع التعليم للجميع لهذا العام ومحور التقرير العالمي حول مراقبة التعليم للجميع للعام 2003.

أسبوع التعليم للجميع

يشكّل الأسبوع العالمي للتعليم للجميع الحدث التأييدي الأهم لمحرك التعليم للجميع. فهو يساعد على التذكير بأهداف التعليم للجميع التي حددها المنتدى العالمي للتربية في داكار العام 2000.

وقد حدّد اجتماع داكار العام 2005 موعداً أقصى لإلحاق عدد متساو من الفتيان والفتيات بالمدرسة. وعلى ذلك، شكّل تعليم الفتيات محور الأسبوع العالمي للتعليم للجميع. ويتوقّع أن يشكّل الأسبوع العالمي للتعليم للجميع ومحوره الخاص دعوة للحكومات إلى مضاعفة جهودها لإزالة الفروقات بين الفتيان والفتيات.

وقد نظمت المكاتب الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمعلمون والأكاديميون من حول العالم مجموعة من الأنشطة لتكريس أسبوع التعليم للجميع الذي احتفل به من 6 إلى 13 نيسان/ أبريل.

ويشارك مقرّ اليونسكو وعدد من مكاتبها الإقليمية في الحملة العالمية لمحاولة التربية تحطيم الرقم القياسي العالمي لجهة أضخم درس فوري في التاريخ كما هو مسجّل في كتاب غينيس للأرقام القياسية. ويمكن لأي شخص، أينما كان، أن يشارك في هذه الحملة في التاسع من نيسان/ أبريل في الأوقات الآتية: الرابعة صباحاً بتوقيت (GTM)، أو الثامنة صباحاً بتوقيت (GTM)، أو الثانية من بعد الظهر بتوقيت (GTM).

للمزيد من المعلومات، مراجعة الموقع الآتي:
www.campaignforeducation.org
أو مراجعة الموقع المخصص لأسبوع التعليم للجميع على الشبكة العالمية للمعلومات: www.unesco.org/education.efaweek

www.unesco.org/education/efa

لنقل الدروس إلى مراكز تعلم أعلى مرتبة.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد محمد ميلودي، اليونسكو باريس
البريد الالكتروني: m.miloudi@unesco.org
الموقع على الشبكة العالمية للمعلومات:
avicenna@unesco.org

شرح التميّز

ما الذي يجعل المدارس المميزة مميزة؟ أنجزت دراسة نوعية في أميركا اللاتينية لإيجاد إجابة على هذا السؤال من خلال النظر في المدارس التي تحوي تلامذة أهلهم فقراء أو قليلو التعليم او حتى غير متعلمين.

في الواقع، تشير الدراسة إلى أنّه ما من عامل واحد يعزى إليه الأداء الجيد لهؤلاء التلامذة. إلاّ أنهّ يجمع بين المدارس المميزة عدد من الصفات المشتركة. فتميل إلى إشراك عدد كبير من الأفراد والمجموعات في عملية إتخاذ القرار وتعتمد المقاربات الإدارية غير السلطوية. وتتمتع هذه المدارس بدرجة عالية من الاستقلالية وهي قادرة على اتخاذ القرارات الإدارية والتربوية الخاصة بها. ولم تجد الدراسة أي نموذج شائع لجهة حجم الإدارة، أو موقعها، أو نوعها.

أما معلّمو المدارس التي شكّلت موضوع الدراسة فهم مبدعون، وملتزمون، ويبحثون عن الأداء الأكاديمي ولهم تطلعات عالية لجهة تلامذتهم. وعلى الرغم من كون المواد التعليمية غير وفيرة، إلاّ أنها تستخدم بطريقة فعالة، وتشجّع على الابتكار. كما تشجّع هذه المدارس العلاقات الوثيقة مع الأهل ويسود الاحترام والتعاون البيئة المدرسية وتلك المحيطة بها. ولم يتم تحديد أي مقاربة تربوية أو نظرية مشتركة.

أمّا المدارس التي تم اختيارها لهذه الدراسة النوعية فكانت تلك التي أظهرت المقارنة الدولية الأولى الخاصة بثلاثة عشر بلداً والتي وضعها المختبر الأميركي اللاتيني لتقييم نوعية التعليم في اليونسكو – سنتياغو في العام 1998، أنّ أداءها جيّد. وقد جرت الدراسة من خلال مقابلات وملاحظات مشتركة في إحدى وثلاثين مدرسة في الأرجنتين، وبوليفيا، والشيلي، وفنزويلا، وكوبا، وكوستا ريكا، وكولومبيا.

ويقول خوان إنريكي فروميل من المختبر الذي أجرى الدراسة: «لا يمكننا اعتبار النتائج كوصفة سحرية إلاّ أنها تعطي بعض الإرشادات حول كيفية تحقيق بعض المدارس نتائج جيدة على الرغم من الخلافات».

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد خوان إنريكي فروميل، اليونسكو سنتياغو
البريد الإلكتروني: jfroemel@unesco.cl
وللحصول على الدراسة كاملةً، الرجوع إلى الموقع الآتي على الشبكة العالمية للمعلومات: www.unesco.cl/og.htm

نيسان/ أبريل

13 -6

الأسبوع العالمي للتعليم للجميع
يشكّل تعليم الفتيات المحور الخاص لأسبوع التعليم للجميع للعام 2003 الذي يكرس العيد الثالث للمنتدى العالمي للتربية (داكار، 2000). راجع المقالة الواردة في الصفحة 8
الموقع على الشبكة العالمية للمعلومات:
www.unesco.org/education/efaweek

16-14

الاجتماع الإقليمي حول تطوير التعليم الثانوي، ينظمه مكتب اليونسكو في سنتياغو، جمهورية الدومينيكان.لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي: s.bahri@unesco.org

29 -28

المهارات الحياتية: جسر بين التربية والتدريب؟ اجتماع مجموعة العمل للتعاون الدولي في مجال تنمية المهارات، من تنظيم مجموعة العمل للتعاون الدولي في مجال تنمية المهارات بالتعاون مع مركز اليونسكو- اليونيفوك الدولي، مركز اليونسكو- اليونيفوك الدولي، بون، ألمانيا.
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
michel.carton@iued.unige.ch

أيار/ مايو

27-26

العولمة والتعليم العالي: تبعات الحوار بين الشمال والجنوب، تتشارك في تنظيمه وزارة التربية والبحث النرويجية واليونسكو أوسلو، النرويج.
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
s.uvalic-trumbic@unesco.org

16-12

اجتماع لجنة التحكيم الخاصة بجوائز اليوم العالمي لمحو الأمية للعام 2003 من تنظيم قسم التعليم الأساسي، اليونسكو – باريس
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
n.aksornkool@unesco.org

16-12

أسبوع التشاور حول الطفولة المبكرة، من تنظيم اليونسكو – باريس
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
b.combes@unesco.org

22-20

ورشة العمل الإقليمية حول تقييم المناهج التربوية لجهة استخدام تعليم العلوم والتكنولوجيا/ ومواد محو الأمية في الدول العربية، من تنظيم مكتبي اليونسكو في بيروت والقاهرة بالتعاون مع اليونسكو – باريس، بيروت، لبنان
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
s.sulieman@unesco.org

حزيران/ يونيو

25-23

اجتماع شركاء التعليم العالي – متابعة المؤتمر العالمي حول التعليم العالي (WCHE+5)، من تنظيم اليونسكو – باريس، باريس، فرنسا
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
l.simionescu@unesco.org
أو الرجوع إلى الموقع الآتي على الشبكة العالمي للمعلومات:
http://www.unesco.org/education/wche/wche_5.shtml

تموز/ يوليو

23-22

الاجتماع الرابع لمجموعة العمل حول التعليم للجميع، تنظمه اليونكسو –باريس، باريس، فرنسا
لمزيد من المعلومات، الاتصال على العنوان الآتي:
abh.singh@unesco.org

عشر سنوات للحدّ من الأمية

«القرائية من أجل الحرية» هذا هو محور عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية – التعليم للجميع (2003-2012) الذي أطلق في نيويورك في 13 شباط/ فبراير. ويهدف عقد الأمم المتحدة هذا إلى توفير دفع جديد للحملة ضد الأمية. وهي مسألة غاية في الأهمية إذ تشير إحصائيات اليونسكو إلى أنّ شخصاً على خمسة من الذين يتعدى عمرهم 15 عاماً لا يستطيع القراءة ولا الكتابة. وفي حال لم يتخذ أي إجراء في هذا المجال، سيكون شخص راشد على ستة أشخاص أمياً في العام 2010.

وقد صرّح كواشيرو ماتسورا، المدير العام لمنظمة اليونسكو، خلال إطلاق عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: «إنّ هذا الوضع غير مقبول ويؤكد الحاجة إلى ضرورة تضافر جهودنا لمساعدة الجميع». كما شدد ماتسورا على أنّ الأولوية سوف تعطى للمجموعات الأكثر حرماناً، لاسيما النساء والأطفال، والأقليات الإثنية واللغوية، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والأطفال الذين لا يمكنهم الالتحاق بالمدرسة والمعوقين.

ويشكل عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية جزءاً من سلسلة مبادرات دولية لتعزيز التعليم للجميع.

©Sabir Artist, Pakistan/Provided by the Asian Pacific Cultural Centre for UNESCO

وتقوم اليونسكو بتنسيق هذا العقد وقد وضعت خطة عمل دولية من أجل العمل على تأمين القرائية للجميع.

أما أحد مشاريع اليونسكو الأساسية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية فيكمن في تطوير التعليم غير النظامي في أفغانستان (LAND-AFGHAN) الذي يهدف إلى الحد من الأمية في بلدٍ 51,9 بالمائة من ذكوره و21,9 من إناثه غير قادرين على القراءة أو الكتابة. ويشكّل برنامج تقييم القرائية ومراقبتها LAMP، وهو مسح دولي لقياس مستويات القرائية المتنوعة، مبادرة أساسية أخرى في هذا المجال.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد شيغيرو أوویاغي، اليونسكو باريس
البريد الإلكتروني: s.aoyagi@unesco.org
الموقع على الشبكة العالمية للمعلومات:
www.unesco.org/education/litdecade

هل تساهم اللغة الأم في الاستبعاد أو في الإندماج؟

يزداد الاعتراف باللغات الأقلية الإقليمية في أوروبا، فما هو وضع اللغات التي تنطق بها مجتمعات المهاجرين في هذه القارة؟

في العام 2000، أتى أكثر من ثلث السكان ما دون الخامسة والثلاثين من العمر في أوروبا الغربية المتحضرة من الأقليات المهاجرة، وفقاً لما أشارت إليه وثيقة العمل بعنوان «التنوّع اللغوي في أوروبا المتعددة الثقافات»، التي نشرتها اليونسكو بمناسبة اليوم الدولي للغة الأم (21 شباط/ فبراير).

ويشير مؤلفو الوثيقة إلى أنّه فيما اتّخذت البلدان الأوروبية مؤخراً خطوات بهدف الحرص على بقاء اللغات الإقليمية، إلاّ أنّها لم تقم بوضع أحكام خاصة بتعليم لغات المهاجرين وممارستها.

فيقول المؤلفون: «غالباً ما يعتبر الناطقون باللغات المهيمنة وصانعو السياسات أن تعلّم لغات الأقليات المهاجرة وبخاصة تعليمها يشكل عائقاً للإندماج». وتدعو وثيقة العمل السلطات الأوروبية إلى اعتماد شرعة حول تعددية اللغات في ما يتعلّق بلغات الأقليات من دون إقصاء هذه الأقليات.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيدة «صوفي بوخاري»، اليونسكو – باريس
البريد الإلكتروني: s.boukhari@unesco.org
الموقع على الشبكة العالمية للمعلومات:
www.unesco.org/most/discuss.htm

العيد الخمسون لشبكة مشروع المدارس المنتسبة

تحتفل شبكة مشروع المدارس المنتسبة هذا العام بعيدها الخمسين. وتشمل الشبكة التي أطلقت في العام 1953 لترجمة أهداف اليونسكو إلى أعمال ملموسة أكثر من 6,700 مؤسسة تربوية، من التعليم ما قبل المدرسة وحتى تدريب المعلمين في ما يقارب 166 بلداً. وتنظم أنشطة متنوعة على مدار السنة. ومن أجل الاحتفال بمرور نصف قرن على إنشاء الشبكة، سوف يتم تنظيم مسابقة التصوير للمربين وسيتم الاعلان عن أسماء الفائزين بهذه المسابقة في خلال شهر أيار/ مايو 2003. وسوف يتم إلقاء الضوء على الأنشطة في خلال المؤتمر الدولي لشبكة مشروع المدارس المنتسبة الذي سيعقد في أوكلاند، نيوزيلندا، في شهر آب/ أغسطس.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد جان أوسوليفان، اليونسكو باريس – البريد الإلكتروني:
j.osullivan@unesco.org
الموقع على الشبكة العالمية للمعلومات:
www.unesco.org/education/asp

جامعة إفتراضية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تم إطلاق مشروع طموح يعني التعلم عن بعد في خمسة عشر بلداً، بشكل أولي في حوض البحر الأبيض المتوسط في 17 آذار/ مارس. وتحظى جامعة ابن سينا الافتراضية بدعم مالي يبلغ 3,7 مليون يورو لها برنامج EUMEDIS التابع للجنة الأوروبية بالإضافة إلى 920,000 يورو من الشركاء المختلفين، بما فيهم اليونسكو وهي المنسّق الأساسي للمشروع.

وخلافاً لمشاريع التعلم المفتوح عن بعد خارج إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، التي توفر الدروس عبر مجهّز مركزي عن بعد، فإنّ جامعة ابن سينا تعمل من خلال «مراكز المعرفة» – أي الجامعات بشكل عام – ضمن البلدان الخمسة عشر أي: الجزائر، وقبرص، ومصر، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، ومالطا، والمغرب، والمملكة المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والأراضي الفلسطينية، وتونس، وتركيا. ويمكن لكل مركز أن يقوم بإنشاء شبكته الوطنية الخاصة به